المرسوم رقم 91000 بتاريخ 9 يناير 8002، الذي يحدد أنظمة الوكالة الوطنية للحدائق الوطنية

00019 9 2008,

مارس 8002 السنة السادسة والأربعون العدد 3 السعر: 0002 فرنك الإيداع القانوني 777 الاتحاد - العمل - العدالة
الجريدة الرسمية لجمهورية الغابون

للاشتراكات والإعلانات: إدارة المنشورات الرسمية - ليبرفيل - ب. ب. 365 - الهاتف: 00.02.67 البريد الإلكتروني:
يجب دفعها مسبقًا، عن طريق حوالة أو تحويل باسم السيد المدير للمنشورات الرسمية في ليبرفيل حساب البريد
م 1010 001 4352، مركز ليبرفيل المحتويات

الجزء الرسمي أعمال جمهورية
المحكمة الدستورية القرار رقم 200 بتاريخ 9 يناير 8002، المتعلق بمراقبة دستورية القانون العضوي رقم 040 7002 المتعلق
بتعديل المادة 2 من القانون العضوي رقم 8 69 بتاريخ 51 أبريل 6991 المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ ...1
الرأي رقم 200 بتاريخ 4 مارس 8002، المتعلق ب مشروع قرار المجلس الوطني للاتصالات الذي يحدد توزيع وقت البث والمساحة المخصصة للإعلانات في وسائل الإعلام الحكومية خلال الحملة الانتخابية لانتخابات أعضاء المجالس الإقليمية والمجالس البلدية بتاريخ 72
1. وزارة الاقتصاد الغابي المرسوم رقم 91000 بتاريخ 9 يناير 8002، يحدد النظام الأساسي للوكالة الوطنية للحدائق الوطنية .2 وزارة الشؤون الاجتماعية
المرسوم رقم 391100 بتاريخ 3 ديسمبر 7002، المتعلق بإنشاء وتحديد مهام وتنظيم اللجنة الوزارية
ركة 6 وزارة العدل
المرسوم رقم 33600 بتاريخ 11 سبتمبر 6002، المتعلق بإنشاء الرسوم التوثيقية في ليبرفيل وتعيين الموثقين ..7 المرسوم رقم 413000 بتاريخ 12 أبريل 5002، المتعلق بمنح الجنسية الغابونية عن طريق التجنس 8

وزارة العمل القرار رقم 2000 بتاريخ 51 يناير 8002، المتعلق بتعيين أعضاء اللجنة الاستشارية للعمل 8 القرار رقم 3000 بتاريخ 51 يناير 8002، المتعلق بتعيين أعضاء اللجنة الوطنية لدراسة الرواتب .9 القرار رقم 4000 بتاريخ 51 يناير 8002، المتعلق بتعيين أعضاء اللجنة الفنية الاستشارية للسلامة والصحة في العمل ...01
أعمال مختصرة قرارات مختصرة ..01 الملكية المعدنية، الغابات، المجالات و الحفاظ على ، الوصاية ...71 الجزء غير الرسمي إعلان تأسيس الجمعيات القرار رقم 100 80 بتاريخ 5 يناير 8002، المعدل لمعدلات الاشتراكات وحقوق الانضمام إلى ...81

 وزارة المعلومات، البريد والاتصالات تم الاستماع إلى المقرر 1- اعتبارًا من الرسالة المذكورة أعلاه، قام رئيس المجلس الوطني للاتصالات بإحالة القضية إلى المحكمة الدستورية لأغراض مراقبة دستورية مشروع القرار الذي يحدد توزيع وقت البث والمساحة المخصصة للإعلانات في وسائل الإعلام الحكومية خلال الحملة
الانتخابية لانتخابات أعضاء المجالس الإقليمية والمجالس البلدية بتاريخ 72 أبريل 8002 2- اعتبارًا من أن القرار المقدم للمراجعة من قبل المحكمة الدستورية لا يتضمن أي أحكام تتعارض مع الدستور ولا يؤدي أيضًا إلى أي ملاحظات إ س ت ر أ ي: المادة الأولى: القرار المقدم للمراجعة من المحكمة الدستورية لا يتضمن أي أحكام تتعارض مع الدستور ولا

يؤدي أيضًا إلى أي
ملاحظات. المادة 2: سيتم إخطار هذا الرأي للطالب، ولرئيس الجمهورية، ولرئيس الوزراء، ولرئيس مجلس الشيوخ، ولرئيس الجمعية الوطنية ونشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الغابونية أو في صحيفة إعلانات قانونية. وبذلك تم التداول واتخاذ القرار من قبل المحكمة الدستورية في جلستها بتاريخ الرابع من مارس عام 8002 حيث حضر: السيدة ماري مادلين مبرانتسيو، رئيسة، السادة.
جان بيير ندوغ، ميشيل أنشوي، هيرفي موتسينغا، دومينيك بونغوير، السيدة لويز أنغوي، السادة. جان-يوجين كاكو-مايازا، موكوياما، الأعضاء، بمساعدة المحامية إيفون ماثا فالا، كاتبة. وزارة الاقتصاد الغابي
المرسوم رقم 91000 بتاريخ 9 يناير 8002، الذي يحدد النظام الأساسي للوكالة الوطنية للحدائق الوطنية رئيس الجمهورية، رئيس الدولة
بالنظر إلى الدستور بالنظر إلى المرسوم رقم 961000 بتاريخ 52 يناير 7002 الذي يحدد تكوين حكومة الجمهورية، مع النصوص المعدلة اللاحقة بالنظر إلى القانون رقم 300 7002 بتاريخ 72 أغسطس 7002 المتعلق بـ الحدائق الوطنية بالنظر إلى القانون رقم 11 28 الذي ينظم النظام القانوني لـ المؤسسات العامة، والشركات الحكومية، والشركات المختلطة، والشركات ذات المشاركة
المالية العامة بالنظر إلى القانون رقم 21 28 بتاريخ 42 يناير 3891 الذي ينظم الوصاية الحكومية على المؤسسات العامة، والشركات الحكومية، والشركات المختلطة، والشركات ذات المشاركة المالية العامة بالنظر إلى القانون رقم 1 5002 بتاريخ 3 فبراير 5002 الذي ينظم الوظيفة العامة بالنظر إلى القانون رقم 020 5002 بتاريخ 4 فبراير 5002 الذي يحدد قواعد إنشاء وتنظيم
وإدارة الخدمات العامة بالنظر إلى القانون رقم 30 88 بتاريخ 13 يوليو 0991 الذي يحدد الشروط العامة لتوظيف الموظفين المتعاقدين في الدولة بالنظر إلى القانون رقم 3 49 بتاريخ 12 نوفمبر 4991 الذي يحمل قانون العمل في الجمهورية الغابونية بالنظر إلى القانون رقم 5 58 بتاريخ 72 يونيو 5891 الذي يحمل التنظيم العام للمحاسبة العامة للدولة، مع النصوص المعدلة
اللاحقة بالنظر إلى المرسوم رقم 6471 بتاريخ 92 ديسمبر 3891، الذي يحدد المهام وتنظيم وزارة المياه ت بالنظر إلى المرسوم رقم 98500 - بتاريخ 11 يونيو 7991 الذي يحدد شروط منح تعويض الوظيفة المخصصة لممارسة بعض الوظائف المدنية للدولة تم استشارة مجلس الدولة تم الاستماع إلى مجلس الوزراء يصدر: المادة 1: هذا المرسوم، بناءً
على أحكام المادة 73 من القانون رقم 300 7002 بتاريخ 72 أغسطس 7002 المذكور أعلاه، يحدد النظام الأساسي للوكالة الوطنية للحدائق الوطنية، المختصرة ، والتي ستعرف لاحقًا بالوكالة. المادة 2: تكمل هذه الأنظمة الأحكام الواردة في القانون رقم 300 7002 بتاريخ 72 أغسطس 7002 المذكور أعلاه المتعلقة بالحدائق الوطنية. تكتمل هي نفسها، عند الاقتضاء، بأحكام النظام
الداخلي الذي يتم تحديده بموجب قرار من رئيس الوزراء، بناءً على اقتراح الوزير المسؤول عن الوصاية الفنية. الأحكام العامة المادة 3: الوكالة هي مؤسسة عامة ذات طابع علمي وبيئي تتوافق مع ما هو منصوص عليه في المادة 34 من القانون رقم 02 5002 بتاريخ 3 يناير 6002 المذكور أعلاه. تمتلك الشخصية القانونية وتتمتع بالاستقلال الإداري والمالي. مقرها في ليبرفيل.
المادة 4: الوكالة تحت الوصاية الفنية للوزير المسؤول عن الحدائق الوطنية وتحت الوصاية المالية للوزراء المسؤولين عن المالية والتخطيط. المادة 5: وفقًا لأحكام المادة 03 من القانون رقم 3000 7002 بتاريخ 72 أغسطس 7002 المذكور أعلاه، الوكالة هي الهيئة المسؤولة عن إدارة الحدائق الوطنية. وبناءً على ذلك، فهي مكلفة بشكل خاص: - بتنفيذ السياسة الوطنية في مجال
حماية الموارد الطبيعية وعمليات البيئة وكذلك تعزيز التراث الطبيعي و

مارس 8002 - العدد 3 الجريدة الرسمية لجمهورية الغابون 3 الثقافة للحدائق الوطنية، مع مراعاة التوازن و استقرار النظم البيئية؛ - وضع الوسائل والإجراءات لحماية الموائل الطبيعية والحياة البرية، وخاصة الأنواع النادرة أو المهددة بالانقراض، في موطنها وفي أماكن أخرى؛ - الموافقة على خطة إدارة كل حديقة وطنية وتقديم الدعم الفني لتنفيذها؛ - إبرام اتفاقيات منح من
خلال دعوة لتقديم العروض بعد استشارة السلطة المسؤولة عن إدارة الحديقة المعنية و التشاور مع المجتمعات المحلية؛

- إعداد أي وثيقة استراتيجية تتعلق بإدارة الحدائق والحفاظ على التنوع البيولوجي؛ - تنسيق أنشطة المؤسسات العلمية والتقنية وجمعيات الحفاظ على الطبيعة التي ترتبط برامجها بالحدائق الوطنية؛ - تعزيز وتنظيم أنشطة السياحة البيئية في الحدائق الوطنية؛
- التخطيط وضمان التدريب المستمر للموظفين المكلفين بإدارة الحدائق الوطنية ومواردها الطبيعية؛ - مركزية ومعالجة ونشر المعلومات المتعلقة بالحدائق الوطنية لتمكين متابعة المؤشرات الوطنية للحفاظ على الحدائق؛ - تسهيل المبادرات المحلية لصالح الحفاظ على التنوع البيولوجي؛ - تعزيز المعلومات العامة، والتعليم و التواصل حول الحدائق الوطنية؛ - تعزيز أي شكل من
أشكال الإدارة التشاركية للحدائق الوطنية والحفاظ على الموارد الطبيعية؛ - البحث وتأمين تمويل الحدائق الوطنية؛ - التأكد، على مستوى جميع الحدائق الوطنية، من إدارة الميراث العقاري وكذلك ممارسة الشرطة الإدارية والشرطة القضائية. المادة 6: تتكون الوكالة من: - لجنة الإدارة، - الأمانة التنفيذية؛ - الوكالة المحاسبية. الفصل الأول: لجنة الإدارة المادة 7: لجنة
الإدارة هي الهيئة الإدارية للوكالة. وهي مكلفة بشكل خاص بـ: - الموافقة وتوجيه أهداف إدارة الوكالة وإدارة شؤونها، وفقًا للسياسة الوطنية في مجال الحفاظ على الموارد الطبيعية؛ - وضع، بعد موافقة الوزير المسؤول عن الإشراف الفني، القواعد المتعلقة بتنظيم وعمل خدمات الوكالة، بما في ذلك النظام الداخلي وشبكة رواتب الموظفين؛ - تقديم ثلاثة مرشحين تم اختيارهم
لمنصب الأمين التنفيذي إلى الوزير المسؤول عن الإشراف الفني للتعيين، بالإضافة إلى أولئك الذين تم اختيارهم في مناصب المدير الإداري والمالي، والمسؤول عن المناقصات، والخبراء في المتابعة البيئية و الاجتماعية؛ - الموافقة على خطط الإدارة، وخطط العمل السنوية و خطط الأعمال للوكالة ولكل حديقة؛ - الموافقة على عقود إدارة الأراضي والميثاق للتنمية المستدامة
التي تمر بها كل حديقة وطنية مع المجتمعات المحلية في منطقتها المحيطة؛ - الموافقة على الميزانيات التقديرية وكذلك الحسابات والميزانيات الختامية؛ وتحديد الاحتياجات من المنح، المساعدات أو السلف التي يجب تخصيصها من قبل الدولة؛ - الموافقة على أسعار الدخول إلى الحدائق؛ - السماح بإجراء المناقصات وكذلك تمويل الدراسات أو الخبرات، وفقًا للنصوص السارية؛ -
السماح بالاستحواذ، والتصرف في العقارات، وقبول أو رفض التبرعات والوصايا؛ - الموافقة على اتفاقيات منح حديقة وطنية لأغراض التطوير، السياحية، التعليمية أو العلمية، وفقًا للنصوص السارية؛ - التأكد من التطبيق الجيد للاتفاقيات، والعقود و الاتفاقات؛ - الموافقة على التقارير السنوية للأنشطة؛ - طلب التدقيقات الخارجية السنوية؛ - منح الإذن للإدارة الإدارية
والمالية للأمين التنفيذي؛ - الموافقة على عقود الأمانة؛ - إصدار آراء تتعلق باختصاص الوكالة؛ وتحديد الإجراءات القابلة للتطبيق. المادة 8: يمكن للجنة الإدارة تفويض بعض صلاحياتها إلى رئيسها أو إلى الأمين التنفيذي. المادة 9: تتكون لجنة الإدارة من رئيس و41 عضوًا آخرين موزعين على كليتين إحداهما كلية السلطات العامة والأخرى كلية الشركاء. تتكون كلية السلطات
العامة من: - ممثل عن رئيس الوزراء؛ - ممثل عن الوزير المسؤول عن المياه والغابات؛ - ممثل عن الوزير المسؤول عن الحدائق الوطنية؛ - ممثل عن الوزير المسؤول عن السياحة؛ - ممثل عن الوزير المسؤول عن البيئة؛ - ممثل عن الوزير المسؤول عن البحث؛ - ممثل عن الوزير المسؤول عن التخطيط الإقليمي؛ - ممثل عن الوزير المسؤول عن المالية؛ - ممثل عن الوزير المسؤول عن
التخطيط؛ - ممثل عن الوزير المسؤول عن الحرف اليدوية؛ - ممثل عن الوزير المسؤول عن الثقافة. تتكون كلية الشركاء من: - ممثل عن المنظمات غير الحكومية الوطنية المتخصصة في الحفاظ؛ - ممثل عن المنظمات غير الحكومية المتخصصة في الحفاظ؛ - ممثل عن القطاع السياحي المتعلق بالحدائق الوطنية. المادة 01: يتم تعيين رئيس لجنة الإدارة وفقًا لأحكام المادة 23 من القانون
رقم 300 7002 بتاريخ 72 أغسطس 7002 المذكور أعلاه، بناءً على اقتراح من الوزير المسؤول عن الحدائق الوطنية، من بين الموظفين العموميين الدائمين من الفئة الأولى. المادة 11: يمكن للجنة الإدارة دعوة أي شخص آخر إلى اجتماعاتها تعتبر خبرته مفيدة لأعمالها. المادة 21: الأمين التنفيذي، المحاسب، ممثل عن الأشخاص المعنوية الذين أبرموا عقود الأمانة المخصصة لتمويل
الحفاظ على الحدائق الوطنية وممثل عن اللجنة

4 الجريدة الرسمية لجمهورية الغابون مارس 8002-رقم 3 يشارك العلماء في اجتماعات لجنة الإدارة بصوت استشاري.
المادة 31: يمثل ممثلو هيئة السلطات العامة في لجنة الإدارة دون حد زمني. يتم تعيين بديل لهم بقرار من السلطات التي يتبعون لها. مدة ولاية أعضاء هيئة الشركاء هي خمس سنوات، قابلة للتجديد. في حالة انقطاع ولاية أحد الأعضاء، يتم تعيين بديل له بنفس الأشكال
لمدة الولاية المتبقية. المادة 41: يتولى الأمين التنفيذي للوكالة أمانة اجتماعات لجنة الإدارة. يقوم بإعداد الملفات المدرجة في جدول الأعمال ويحتفظ بالأرشيفات. المادة 51: يتولى رئيس لجنة الإدارة بشكل خاص: - دعوة الاجتماعات للجنة وتوجيه أعمالها؛ - ممارسة، بتفويض من زملائه، صلاحيات لجنة الإدارة وتقديم تقرير عنها؛ - التأكد من تنفيذ قرارات لجنة الإدارة؛ -
اتخاذ التدابير الاحترازية. المادة 61: وظائف عضو لجنة الإدارة مجانية. ومع ذلك، يمكن أن تفتح الحق في تعويض يتم تحديد مقداره وطرق دفعه بموجب القوانين السارية. لا يمكن لأعضاء لجنة الإدارة شغل وظيفة مدفوعة الأجر من قبل الوكالة أو أخذ أو الاحتفاظ بمصلحة مباشرة أو غير مباشرة في صفقة سابقة مع الوكالة. يتعين عليهم إعلان أي وضع قد يؤدي إلى مثل هذا تضارب
المصالح. المادة 71: تجتمع لجنة الإدارة مرة كل نصف سنة في جلسة عادية، بناءً على دعوة من رئيسها. تحدد الجلسة الأولى بشكل إلزامي حسابات السنة المالية السابقة وتفحص جلسة النصف الثاني مشروع ميزانية السنة المالية التالية.
المادة 81: تجتمع لجنة الإدارة في جلسة استثنائية، بناءً على دعوة من رئيسها أو بناءً على طلب من طرف ثالث على الأقل من أعضائها. المادة
91: في الحالات المشار إليها في المواد 71 و81 أعلاه، يجب أن تكون الدعوات مصحوبة بجدول الأعمال ويجب أن تصل إلى الأعضاء قبل خمسة عشر يومًا على الأقل من تاريخ الاجتماع. يتلقى الوزير المسؤول عن الإشراف الفني مشاريع جدول أعمال اجتماعات لجنة الإدارة التي يجب أن يتم إبلاغه بها قبل خمسة عشر يومًا على الأقل من التاريخ المحدد لعقد الاجتماعات. المادة 02: لا
يمكن لجنة الإدارة أن تتداول بشكل صحيح إلا إذا كان نصف أعضائها على الأقل حاضرين أو ممثلين. تُتخذ القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين أو الممثلين. في حالة التعادل، تكون صوت الرئيس هو الحاسم. يتم استبدال العضو الغائب ببديل معين بنفس الأشكال والشروط التي تم تعيينه بها. المادة 12: تُسجل قرارات لجنة الإدارة في محضر موقع من الرئيس والأمين الذي يدير
الجلسة. يتم إرسال هذا المحضر إلى السلطات المشرفة من قبل الرئيس، بعد الموافقة عليه من قبل أعضاء لجنة الإدارة، خلال خمسة عشر يومًا التي تلي الاجتماع. يمتلك الوزير المسؤول عن الإشراف الفني نفس المدة الزمنية لتقديم ملاحظاته أو الاعتراض، إذا لزم الأمر، على تنفيذ هذه القرارات. يعتبر صمته في نهاية هذه الفترة بمثابة قبول ضمني يجعل القرارات المعنية نافذة
بعد ثلاثين يومًا من إرسالها إلى السلطات المشرفة. المادة 22: في حالة إبلاغ الوزير المسؤول عن الإشراف الفني كتابيًا بقراره برفضه للرئيس لجنة الإدارة، يكون لديه مهلة خمسة عشر يومًا لطلب إجراء مناقشة جديدة حول الملاحظات المقدمة من الوزير. في حالة رفض هذه الملاحظات، يتم إحالة النزاع إلى لجنة خاصة تشكلها رئيس الوزراء، التي تصدر حكمها في غضون شهر كحد
أقصى. المادة 32: يتم تحديد الأحكام الأخرى المتعلقة بـ لجنة الإدارة بموجب النظام الداخلي. الفصل الثاني: الأمانة التنفيذية المادة 42: يتولى الأمين التنفيذي تنفيذ قرارات لجنة الإدارة ويضمن حسن عمل الوكالة. كما يتولى التنسيق، والدعم الفني، والإشراف، و التخطيط ومراقبة الحدائق الوطنية. بهذا الصدد، هو: - يمثل الوكالة في جميع أعمالها في الحياة المدنية؛ -
يشرف وينسق أنشطة الخدمات و كافة شبكة الحدائق الوطنية؛ - يدير ممتلكات الوكالة؛ - يطور ثقافة مؤسسية تهدف إلى النتائج؛ - يضمن تحقيق الأهداف في مجال الأداء، سواء على مستوى الإدارة أو مؤشرات الحالة البيولوجية للحفاظ على الحدائق الوطنية؛ - يضمن تعزيز صورة شبكة الحدائق الوطنية في الغابون؛ - يضع مشاريع الهيكل التنظيمي، والنظام الداخلي و جدول الرواتب
لموظفي الوكالة التي يقدمها للموافقة عليها من قبل لجنة الإدارة؛ - يمارس سلطة الإدارة والسلطة الهرمية على كافة موظفي الوكالة الذين يديرهم وفقًا لإجراءات شفافة؛ - يدير موظفي الوكالة؛ - يضع، بالتعاون مع المحافظين، برامج الأنشطة، بما في ذلك خطط الإدارة لمدة خمس سنوات للوكالة والحدائق الوطنية، وخطط العمل السنوية مع الميزانيات

المعنية وخطط الأعمال؛ -
يطور، بالتشاور مع المحافظين، الشراكات وينسق تدخلات الشركاء؛ - يبحث ويؤمن، بالتشاور مع الكيانات التي أبرمت عقود ائتمان لصالح الحدائق الوطنية، التمويلات اللازمة للحفاظ على الشبكة؛ - يلتزم، بصفته المدير الرئيسي للوكالة، بالنفقات ضمن حدود الاعتمادات المصرح بها في إطار الميزانيات المعتمدة؛

مارس 8002-رقم 3 الجريدة الرسمية لجمهورية الغابون 5 - يقدم للجنة الإدارة الحسابات المالية و الميزانيات الختامية بالإضافة إلى التقرير السنوي عن أنشطة الوكالة وتقرير تنفيذ الميزانيات؛ - يقدم تقرير نشاط سنوي للجنة الإدارة؛ - يوقع جميع الأعمال التي يتم التعرف على صلاحيتها بموجب النظام المالي للوكالة في مجال الإيجارات، وعقود التأمين، وتشغيل الحسابات،
والعمليات التجارية والمدنية المتنوعة؛ - يبرم أي اتفاق، عقد أو اتفاقية تتعلق بمهمة الوكالة؛ - يوقع أو يوافق على إبرام العقود وكذلك تمويل الدراسات أو الخبرات؛ - يوقع بالتعاون مع المحافظ، بعد موافقة لجنة الإدارة، الاتفاقيات الخاصة بتخصيص جزئي لحديقة وطنية لأغراض سياحية، أو تطوير، أو تعليمية أو علمية؛ - يسمح بعد استشارة المحافظ بالأبحاث العلمية
بالتعاون مع السلطة المشرفة على البحث، وبشكل عام، يمنح جميع التصاريح الضرورية لإدارة الحدائق الوطنية؛ - يطلب، بعد استشارة المحافظ، دراسة تأثير بيئي لأي تعديل لحدود حديقة وطنية؛ - يقترح على الوزير المسؤول، بعد موافقة لجنة الإدارة و اللجنة العلمية، إنشاء، تصنيف أو إلغاء تصنيف حديقة وطنية؛ - يوافق، بالتعاون مع المحافظ، على عقود إدارة الأراضي في
المناطق المحيطة بالحدائق؛ - ينقل إلى السلطات المعنية، بعد استشارة اللجنة العلمية وموافقة لجنة الإدارة، مقترحات تحديد المناطق المحيطة بناءً على المفاوضات التي أجراها المحافظون مع السلطات، والمجتمعات وغيرها من الفاعلين المعنيين؛ - يقدم، بناءً على اقتراح المحافظ، للسلطات المعنية، التصاريح أو إيقاف الأنشطة الإنسانية في المناطق المحيطة بالحدائق
الوطنية؛ - يتخذ، في حالة الطوارئ، جميع التدابير الاحترازية، على عهدته تقديم تقرير كتابي دون تأخير إلى رئيس لجنة الإدارة؛ - يمارس جميع الصلاحيات التي يتم تفويضها له من قبل لجنة الإدارة أو من قبل رئيسها. المادة 52: الأمانة التنفيذية تخضع لسلطة أمين تنفيذي يتم تعيينه بموجب مرسوم صادر في مجلس الوزراء، بناءً على اقتراح الوزير المسؤول عن الحدائق
الوطنية، وفقًا لأحكام القانون رقم 300 □7002 بتاريخ 72 أغسطس 7002 المذكور أعلاه و هذا المرسوم. المادة 62: تتكون الأمانة التنفيذية من: - موظفي المساعدة؛ - موظفي الدعم؛ - هياكل لامركزية. القسم 1: موظفو المساعدة. المادة 72: يشارك موظفو المساعدة، إلى جانب الأمين التنفيذي، في تنفيذ المهام الموكلة إلى الوكالة. يتم تعيينهم بعد دعوة عامة لتقديم الطلبات
ويخضعون للاتفاقيات الخاصة بالقانون الخاص. المادة 82: يتكون موظفو المساعدة من: - المدير الإداري والمالي، - المدير الفني؛ - المسؤول عن إبرام العقود؛ - الخبير في المتابعة البيئية والاجتماعية. القسم 2: موظفو الدعم المادة 92: يتكون موظفو الدعم من العاملين العموميين والخاصين المشار إليهم في المادة 63 من القانون رقم 300 □7002 بتاريخ 72 أغسطس 7002 المذكور
أعلاه. يخضع العاملون العموميون المعارون أو المخصصون للوكالة لأحكام النظام الأساسي لجسمهم الأصلي. المادة 03: يتم وضع جميع الموظفين المشار إليهم في المادة 92 أعلاه تحت سلطة الأمين التنفيذي الذي يمتلك السلطة التأديبية تجاههم. القسم 3: الهياكل اللامركزية المادة 13: تتوافق الهياكل اللامركزية للوكالة مع الكيانات التي تضمن على الأرض الإدارة الفعالة
للحدائق الوطنية. المادة 23: يتم تحديد إجراءات إدارة الحدائق الوطنية بموجب النصوص السارية. الفصل الثالث: الوكالة المحاسبية المادة 33: تضمن الوكالة المحاسبية الإدارة المالية والمحاسبية لموارد الوكالة الوطنية للحدائق الوطنية. يتم تحديد تنظيم الوكالة المحاسبية بموجب مرسوم صادر في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير المسؤول عن المالية.
الفصل الرابع:
أحكام متنوعة ونهائية المادة 43: يتم تحديد الصلاحيات التفصيلية لموظفي المساعدة وموظفي الدعم وكذلك تنظيم الهياكل التي يديرونها بموجب نصوص خاصة. المادة 53: تحدد النصوص التنظيمية، عند الحاجة، الأحكام من جميع الأنواع اللازمة لتطبيق هذا المرسوم. المادة 63: هذا المرسوم الذي يلغي جميع الأحكام السابقة المتعارضة، سيتم

تسجيله، ونشره وفقًا لإجراءات الطوارئ
وإبلاغه في كل مكان حيثما كان ذلك ضروريًا. تم في ليبرفيل، في 9 يناير 8002 من قبل رئيس الجمهورية، رئيس الدولة؛ الهادي عمر بونغو أونديمبا رئيس الوزراء، رئيس الحكومة جان إيغيه ندوغ وزير الاقتصاد الغابي، والمياه، والصيد والحدائق الوطنية إميل دومبا وزير الدولة، وزير التخطيط و برمجة التنمية كازيمير أوي مبا

6 الجريدة الرسمية لجمهورية الغابون مارس 8002-رقم 3 وزير الدولة، وزير الاقتصاد، المالية، الميزانية والخصخصة بول تونغوي نائب رئيس الوزراء، وزير البيئة، حماية الطبيعة والمدينة جورجيت كوكو وزير الدولة، وزير النقل، الطيران المدني والسياحة بيير كلابر ماغانغا موسافو وزير التعليم العالي والبحث الأستاذ ألبرت أوندو أوسا وزارة الشؤون الاجتماعية
 المرسوم رقم 391100 بتاريخ 3 ديسمبر 7002، المتعلق بإنشاء، صلاحيات وتنظيم اللجنة بين الوزارات رئيس الجمهورية، رئيس الدولة؛ بالنظر إلى الدستور؛ بالنظر إلى المرسوم رقم 961000 بتاريخ 52 يناير 7002 الذي يحدد تشكيل حكومة الجمهورية؛ بالنظر إلى القانون رقم 6 57 بتاريخ 52 نوفمبر 5791 المتعلق بقانون الضمان الاجتماعي؛ بالنظر إلى المرسوم
رقم 1000 59 بتاريخ 41 يناير 5991 المتعلق بتوجيه سياسة الصحة في الجمهورية الغابونية؛ بالنظر إلى المرسوم رقم نامضلا و يحصلا نيمأتلل أيمازلإ أماظن ئشنني يذلا 2007 رياني 4 خيراتب 2007 0002 الاجتماعي في الجمهورية الغابونية؛ بالنظر إلى المرسوم رقم 3111 بتاريخ 90 أغسطس 91 2 المتعلق بالصلاحيات وتنظيم وزارة الضمان الاجتماعي والرفاهية؛ بالنظر إلى
المرسوم رقم 8511 بتاريخ 40 سبتمبر 7991 الذي يحدد الصلاحيات وتنظيم وزارة الصحة العامة والسكان؛ تم استشارة مجلس الدولة؛ تم الاستماع إلى مجلس الوزراء؛ يصدر: المادة 1: ينص هذا المرسوم، الذي تم اتخاذه تطبيقًا لأحكام المادة 15 من الدستور، على إنشاء لجنة بين الوزارات مكلفة بتنفيذ نظام التأمين الصحي الإلزامي والضمان الاجتماعي في الغابون. المادة 2: يتم
إنشاء لجنة بين الوزارات تحت سلطة رئيس الوزراء، رئيس الحكومة، مكلفة بتنفيذ نظام التأمين الصحي الإلزامي والضمان الاجتماعي في الغابون. المادة 3: تتكون اللجنة بين الوزارات من: - اللجنة التوجيهية - الخلية التقنية. الفصل 1: اللجنة التوجيهية المادة 4: اللجنة التوجيهية مكلفة بشكل خاص: - بتقديم التوجيهات بشأن تنفيذ نظام التأمين الصحي الإلزامي والضمان
الاجتماعي في الغابون - بتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ نظام التأمين الصحي الإلزامي والضمان الاجتماعي في الغابون - بقيادة ومراقبة عمل الخلية التقنية - بالمصادقة على أعمال الخلية التقنية - ببدء وتقديم جميع مشاريع النصوص إلى الحكومة بشأن تنفيذ نظام التأمين الصحي الإلزامي والضمان الاجتماعي في الغابون. المادة 5: تتكون اللجنة التوجيهية من: - رئيس
الوزراء، رئيس الحكومة، رئيس - الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، نائب الرئيس - الوزير المكلف بالصحة العامة، نائب الرئيس - الوزير المكلف بالمالية، عضو - الوزير المكلف بالتخطيط، عضو - الوزير المكلف بالزراعة، عضو - الوزير المكلف بالعمل، عضو - الوزير المكلف بالوظيفة العامة، عضو - الوزير المكلف بالعائلة، عضو. المادة 6: تجتمع اللجنة التوجيهية
بدعوة من رئيسها أو بناءً على طلب ثلث أعضائها. الفصل 2: الخلية التقنية المادة 7: الخلية التقنية مكلفة بشكل خاص: - بتنفيذ أو إجراء جميع الدراسات المتعلقة بتنفيذ آليات نظام تغطية الصحة في الغابون - بإعداد جميع مشاريع النصوص بشأن تنفيذ نظام التأمين الصحي الإلزامي والضمان الاجتماعي في الغابون - بتأمين سكرتارية اللجنة التوجيهية. المادة 8 : تتكون
الخلية التقنية الوطنية من: - ممثلين اثنين من الوزارة المكلفة بالضمان الاجتماعي - ممثلين اثنين من الوزارة المكلفة بالصحة العامة - ممثلين اثنين من الوزارة المكلفة بالمالية - ممثلين اثنين من الوزارة المكلفة بالتخطيط - ممثلين اثنين من الوزارة المكلفة بالعمل. المادة 9: يتم تعيين أعضاء الخلية التقنية بقرار من رئيس الوزراء بناءً على اقتراح من الوزراء
الذين يتبعون لهم. يمكن للخلية التقنية الاستعانة بأي خبرة ضرورية لإنجاز مهامها. المادة 01: تخضع الخلية التقنية لسلطة منسق يتم تعيينه بناءً على اقتراح من الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي. يتم مساعدته من قبل منسق مساعد يتم تعيينه بناءً على اقتراح من الوزير المكلف بالصحة العامة. تتوافر للخلية التقنية طاقم دعم.